

إستراتيجية السويد للتعاون الإنمائي مع العراق من 2017-2021



REGERINGSKANSLIET

Government Offices
of Sweden

إستراتيجية السويد للتعاون الإنمائي مع العراق من 2017-2021

1- الهدف

تتوخى المساعدة الإنمائية الدولية للسويد إيجاد فرص لأولئك الذين يحيون في فقر واضطهاد؛ هادفة إلى تحسين ظروفهم المعيشية والارتقاء بوجودهم الاجتماعي، مُنطلقة في ذلك من المبادئ التي تحكم المعونة وما تنطوي عليه التنمية المرجوة من عوائد، فضلاً عن الاتفاقات الدولية الجديدة التي أرساها¹ المجتمع الدولي في عام 2015، وما تهدف إليه من تشييد نمط اندماج سياسي واجتماعي راقٍ.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، سوف يسهم التعاون الإنمائي السويدي مع العراق في نشر السلام وبناء الدولة المنهارة. رامية من وراء ذلك إلى تأسيس مجتمع سلمي، واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وهو ما وضعته هذه الاستراتيجية نُصب عينئها في خطتها التي تُغطي الفترة الممتدة من 2017-2021، باعتمادات قدرها بليون كرونا سويدية تُخصَّص للبرامج التي تنفذها الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي و30 مليون كرونا سويدية تُوجَّه إلى الأنشطة التي تُوليها أكاديمية فولكه برنا دوت جُلَّ اهتمامها.

أنشطة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي للإسهام في تحقيق الأهداف التالية:

مجتمعات سلمية وشاملة للجميع

.تعزيز قدرة الناس على الصمود في المناطق المعرَّضة للخطر بشكل خاص، مع التركيز على المساواة بين الجنسين، وتيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية على نحو أفضل.

• تطوير إمكانات المؤسسات المجتمعية العامة على الأوسعدة كافة، وتعظيم فرص المشاركة في العملية الديمقراطية وبناء السلام؛ بما يُفضي إلى تفعيل الأدوار المنوطة بالمرأة.

• خلق ظروف أفضل للمجتمع المدني كي ينهض بدوره في تقرير نموذج وطني للتنوع الثقافي، مع التركيز بوجه خاص على إشاعة قيم السلام وحقوق الإنسان، دون أي تفرقة أو تمييز بين البنين والبنات.

المساواة بين الجنسين

• كفالة المساواة بين الجنسين، وضمان تمتع النساء والفتيات بحقوقهن الإنسانية.

¹تشمل خطة التنمية خطة عام 2030 وأهدافها العالمية السبعة عشر بالإضافة إلى مائة وتسعة وستين هدفاً للتنمية المستدامة، فضلاً عن الوثيقة الختامية لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، واتفاق باريس.

• رفع مستويات مشاركة المرأة في مجرى التحوُّل الديمقراطي؛ نهوضًا بالحوار التعددي البنَّاء.

• دعم الجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي، ومنع التمييز العنصري أو العِرقي، وترسيخ أسس التسامح والاعتراف بالآخرين.

أنشطة أكاديمية فولكه برنا دوت المساهمة في تحقيق هذه الأهداف:

• توفير مُناخ ذي فاعلية حقيقية لإقرار المصالحة بين الجميع، وإرساء السلام الشامل، وبناء الدولة على أساس الإرادة العامة والمشاركة.

2- السياق القطري العراقي

لقد كان من أهم دوافع التعاون الإنمائي السويدي مع العراق ما تحياه بلاد الرافدين من صراع وعنف فادحين، وما تُواجهه من تحديات كثيرة ومعقدة، تُعيق لا شكَّ التنمية الاجتماعية المنشودة. ناهيك عمَّا يستدعيه الصراع المسلح ضد ما يُسمَّى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية- داعش" من نتائج تسهم في تأزيم الوضع العام، بيِّد أن داعش ليست سوى عَرَضٍ لأزمة هيكلية عميقة، يقف وراءها إرث طويل من ضعف الحكم السياسي وهشاشته، وانتشار الفساد والصراعات والإرهاب وتهميش الجماعات الإثنية والدينية المختلفة. ما أدى إلى عرقلة الاعتراف بحقوق العراقيين وحرّياتهم الأساسية، وأفضى إلى ارتفاع وتأثر العنف الجنسي والجنساني، وانعدام الثقة بين الأفراد وانقسام المجتمع. ووهن الحكم والسياسة، وافتقاد الشرعية، والركود الاقتصادي، والاستبداد. لهذا أسهمت النزاعات القائمة_ قديمها وراهنها- في إحداث تغييرات بيئية خطيرة أدت إلى تلوث المياه وانهيار المُناخ وانتشار الأمراض المعدية وتهديد الأنظمة المنتجة للغذاء، كما أفضى الصراع مع "تنظيم داعش" إلى تراجع المساواة بين الجنسين والقضاء على حقوق النساء والفتيات الإنسانية. الأمر الذي يدعونا إلى دعم العراق ورعاية احتياجاته الإنمائية، ومنع تفككه السياسي والاجتماعي بديناميات ديمقراطية متنامي.

لقد باتَ الوضع الإنساني في العراق من أكبر الأوضاع تعقيدًا في العالم بسبب ما يُمليه الصراع مع داعش من تبعات كارثية؛ أدَّت إلى افتقار أحد عشر مليونًا إلى أي دعم إنساني، وإلى تشريد أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وبعيشتهم في مخيمات للاجئين، بالإضافة إلى تضرُّر النساء والأطفال، وإلى ندرة فرص العمل، ونقص الموارد، وتدني شبكات الأمان الاجتماعي، وإحياء الصراعات الكامنة بين الجماعات الإثنية والدينية، وضعف التمثيل البرلماني لنخب الأقليات؛ ما يدعونا إلى العمل على احترام حقوق الأقليات والمجموعات الإثن-ثقافية والاستجابة لحاجات الأفراد في الحرية والاستقرار الاجتماعي، وتأمين المناطق المحرَّرة وتعضيد القدرة على إدارة الهجرة وتعزيز حقوق اللاجئين والمهاجرين، بمن فيهم العائدون.

لذا يُعاني السكان المدنيون بشدة من تداعيات الانتهاكات الخطيرة للقانون وحقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفتيات، ومن القيود المفروضة على حرية التنقل والاختفاء القسري والتجنيد الإجباري للأولاد والرجال وعمليات الإعدام الجماعية والتعذيب والاعتصاب، وتوقُّف عشرة ملايين طفل، و3,5 مليون فتى عن مواصلة تعليمهم والانتظام في مدارسهم.

كذلك عانت المناطق التي تم استردادها من داعش، من أضرار جسيمة لحقت بمبانيها وبنيتها التحتية، وتسببت في حرمان المواطنين من مصادر كسب رزقهم، وتعريضهم لعنف واضطهاد غير مسبوقين. لهذا تُمثّل عملية إعادة بناء الخدمات الاجتماعية الرئيسة مثل الرعاية الصحية والمدارس وإمدادات المياه والكهرباء والبنية الأساسية تحديًا كبيرًا، يفرض مهامًا عاجلة تتطلب تهيئة الظروف للعودة إلى أرض الوطن وتحقيق الاستقرار والتنمية طويلة الأمد، عبر تطهير منطقة الذخائر والألغام المهجورة والمتفجرة.

لكن أخطر هذه التحديات لاريب، كان ولا يزال ضعف السلطات الحكومية والمحلية وهشاشتهما، وتفشي الفساد الإداري، وارتفاع معدلات الفقر نتيجة للصراع العرقي الداخلي وانخفاض أسعار النفط. إلا أن الاقتصاد العراقي أضحى يشكو عمومًا من اختلالات بنيوية نتيجة افتقاده إلى إصلاحات جذرية، ونقص الاستثمارات الدولية، وتفاقم التضخم.

ومن المتوقع أن تظل العلاقات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل معقدة مُفعمة بالمشكلات وبادعاءات الطرفين بالأحقية في امتلاك الموارد والسلطة، سياسية داخلية كانت أو إقليمية.

غير أن حالة النساء والفتيات ستبقى نموذجًا للاستعصاء والتأبي على الحل في هذه الأجواء المملوغة؛ حيث يُعاني كلٌّ منهما من انعدام الأمن والعنف، لاسيما العائلي وما يتصل منه بالشرف، وذلك على نطاق واسع، فضلًا عن استثناء ظاهرة زواج الأطفال والاتجار بهم، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، على نحو ما يحدث في المناطق الكردية، وتمثيل المرأة تمثيلًا ناقصًا في المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية، على الرغم من إقرار نظام "الكوتا والحصص" في المجالس السياسية المنتخبة و المنديات الوطنية لبناء السلام. ما أدى إلى ترسيخ ضربٍ من الهيراركية أو التراتبية في النظام القانوني والتشريعي ضد المرأة، خصوصًا في التشريعات الأسرية. لذا تبنت الحكومة العراقية خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، لكن التنفيذ أتي ضعيفًا، وخطة العمل افتقرت إلى التمويل. ما دعا إلى إنشاء إدارة قومية للمساواة بين الجنسين والحفاظ على حقوق المرأة العراقية تابعة لمكتب رئيس الوزراء، تتحمل فيه المديرية العامة أيضًا مسؤولية خاصة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية المتعلقة بتفعيل قدرات المرأة وإشاعة السلام والأمن.

3- الأنشطة

تستند الفلسفة التي تتحدّد في ضوئها الأنشطة إلى ماهية السياق الوطني وتصوراته لأوضاع العراق المتعلقة بالفقر وبالحقوق، في إطار الصراع الجاري، وعبر منظور المساواة بين الجنسين، والتطورات البيئية والمناخية.

من هنا تأتي أهمية الإسهام السويدي الآتي في تحقيق الاستقرار، واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتحسين الظروف؛ لبناء السلام و الدولة على نحو فعّال، وتحقيق المصالحة الوطنية بين أطراف المجتمع كافة.

لهذا سيركز التعاون الإنمائي على المجالات الحيوية الملحة؛ لتحقيق نتائج عميقة العور، تُمثّل قيمة مُضافة إلى المساعدات السويدية على المدى الطويل، آخذًا في الاعتبار ما يُمليه السياق المعقد سريع التغيرات والمحفوف بالمخاطر من مطالب متعددة تقتضي المرونة في تنفيذ سيرورة هذه الإستراتيجية، فضلًا عن الحوار الصريح والدائم وكذلك المتابعة مع الشركاء العراقيين، على الرغم

من الحالة الأمنية الصعبة والقيود المفروضة على التنقل بين أجزاء العراق. لكن يتعين في هذا الإطار، أن تنفذ الأنشطة وفق جدول زمني يقوم على تحليل علمي لطبيعة الصراع ويُسرّع بحل معضلة تقاسم السلطة، بالتعاون مع شركاء يمتلكون خبرة ومعرفة جيدتين بالبيئة المحلية العراقية، وبأنظمة وأساليب العمل فيها، وبإفراح المجال لمشاركة المرأة في عمليات بناء السلام.

لذا سيجيء الدعم السويدي مركزياً و استراتيجياً، مُراعياً الفرص المتاحة لاستكمال مبادرات المانحين الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وطبيعة البرنامج الجديد للأمم المتحدة الخاص بالمساعدة الإنمائية. لكن في ضوء الحالة السياسية غير المستقرة والمتغيرة للعراق، يجب الحصول على معلومات دقيقة من وعن الجهات الفاعلة والشركاء المحتملين في هذا التعاون الإنمائي، ودراسة برامج المانحين المشتركة، وتخصيص الموارد لتيسير المشاركة الفعالة في الإدارة اليومية من أجل التأثير على المحتوى والأداء، فيما يتصل بالدعم الذي يُوجّه عبر القنوات المتعددة الأطراف.

كما ينبغي التعامل مع المغتربين العراقيين باعتبارهم جهة تنمية فاعلة ذات إمكانات، يمكن أن تسهم بمشاركتها وتحويلاتها المالية في إعادة إعمار البلاد، وبثّ استقرار السلام وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وسيجري تفعيل وتكييف أوجه التآزر بين مختلف مجالات الاستراتيجية الإنمائية في العراق. وسوف تقوم المؤسسات السويدية بمساندة أنشطة تعمل ضمن أطر استراتيجيات أخرى، مثل استراتيجيات الأنشطة الإقليمية أو الخاصة بأنشطة محددة. وينبغي أن يأتي الدعم المقدم من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، والمعروف باسم الدعم المتعدد الأطراف / الثنائي، متوافقاً مع أولويات السويد ونهجها التعاوني مع المنظمات الدولية والمحلية.

وستعمل أنشطة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي جاهدة على تيسير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقديمها على قاعدة من المساواة بين كل الطوائف والجماعات، وإرساء المساواة بين الجنسين في المناطق المحرّرة والمجتمعات المحلية المختلفة، وفي مخيمات اللاجئين داخل العراق. وهذا أمر حيوي لدعم قدرة الناس والمجتمعات على الصمود. وستشمل الخدمات الاجتماعية الأساسية- على سبيل المثال-توفير إمدادات المياه والكهرباء بشكل دائم، وفرص التعليم، والرعاية الصحية والطبية؛ بما يُهيئ السبيل لمنحها أولوية تسمح بالعودة الطوعية والأمنة للمشردين داخلياً في مناطق العراق المختلفة. وستحرص الوكالة أيضاً في إطار هذه الاستراتيجية على تعزيز قدرة العراق على إدارة الهجرة، بما في ذلك العودة، سواء من داخل العراق أو من خارجه، بطريقة تضمن حقوق المهاجرين واللاجئين وتسهم في تنمية البلاد،. والإسهام الجدي في إيجاد بيئة خالية من الذخائر غير المنفجرة ومن الألغام والعديد من الفخاخ المتفجرة.

ومن نافل القول: إن هذه الأنشطة ستُعين على تهيئة فرص أفضل لتنظيم المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية ومنظمات الأطفال والشباب. وستعزز حقوق الإنسان، والدفع باتجاه تمتع النساء والفتيات بحقوقهن الإنسانية. وستُعطي أولوية خاصة لوسائل الإعلام المستقلة، ولتكثيف الحماية والأمن لكل من الصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

وعلى المدى البعيد ستدعم هذه الأنشطة الجهود المبذولة لتعزيز القدرات والمهارات من خلال مساندة منظمات حقوق المرأة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وستتاح الفرص للمنابر الواسعة ولفرص التعاون من أجل تهيئة الأرضية المناسبة للمصالحة الوطنية في المستقبل وتمكين المؤسسات الديمقراطية. وتعميم المنظور الجنساني في جميع برامج التعاون الإنمائي والأنشطة الرامية إلى المساهمة في تحقيق واستقرار السلام وبناء الدولة، وتوطيد سلطات الدولة

ومؤسساتها في إطار دعم قدرة الأفراد والمجتمع، ومساءلة المؤسسات السياسية والنخب الحاكمة على الصعيدين المحلي والوطني، وتوطين تجربة اللامركزية الجارية بهدف رفع مستوى المحليات وإداراتها وإشراكها في التخطيط للخدمات الاجتماعية ولعمليات تنفيذها وتقديمها.

وبذلك تُفضي جهود المساواة بين الجنسين إلى توزيع أكثر توازنًا للسلطات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، والإفادة من طاقاتهم بوصفهم عوامل حيوية للتغيير، ولقوة توجيه القيم الأخلاقية الرامية إلى مناهضة العنف الجنسي والجنساني وغيرهما من دوافع الصراع وأسبابه.

وسيجيء إسهام السويد في هذا الصدد في إطار قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، مُستندًا إلى خطة العمل الوطنية العراقية لتحقيق هذا الهدف، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي وتقديم المشورة عبر برامج معالجة الصدمات النفسية للنساء والرجال والأطفال، ومحو آثار العنف الجنسي والجنساني الموجه ضد النساء والفتيات والفتيان، من خلال الجمع بين الأنشطة الإنمائية والمساعدة القانونية.

وسوف تعمل أكاديمية فولكه برنا دوت على توفير مُناخ صحي يُعين على بناء السلام الداخلي، وعلى تحقيق الاستقرار العراقي الشامل وبناء الدولة. وستسهم أنشطتها على وجه التحديد في زيادة الثقة والحوار، ودعم القدرة على الصمود، وإنهاء الصراعات الإثنية والدينية، وتقوية التضامن الاجتماعي، وتعزيز الحريات المدنية والسياسية، مُستهدفة من وراء تدابيرها هذه تقليص الفجوة بين سلطة الدولة السياسية والسكان ومختلف فئات المجتمع، والمشاركة في منتديات الحوار والبرامج الدراسية وبناء الثقة؛ توطئة للتغيير الاجتماعي المنشود.

وسوف تتابع أكاديمية فولكه برنا دوت إجراءات متابعة عمل الحكومة بشأن الاستراتيجيات المطروحة للتعامل مع كل هذه البرامج وعمليات توجيهها، وإجراء تقييمات منتظمة لسيرورة العمل، واستخدام أساليب رصد الأداء المختلفة للحصول على بيانات الأداء النوعي والكمي على السواء؛ من أجل تحقيق التوازن المرجو بين النتائج القصيرة الأجل والطويلة الأمد؛ لضمان مساهمة البرنامج الإنمائي السويدي والمعونة في تحقيق التنمية المستدامة.



REGERINGSKANSLIET

**Ministry for Foreign Affairs
Sweden**

103 39 Stockholm
Telephone: +46 8 405 10 00
Web site: www.ud.se
Article no: UD 17.022